

الحكم الرشيد في سنغافورة وانعكاساته على التنمية المحلية Singapore's Good Governance and its Implications on the Local Development

قدور شرقي براهيم

جامعة حسبية بن بوعلي - الشلف، (الجزائر)، k.cherkibrahim@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/25 تاريخ قبول النشر: 2025/11/23 تاريخ النشر: 2025/12/30

ملخص:

على الرغم من الظروف الصعبة، التي عاشتها سنغافورة بعد فترة الاستقلال، إلا أنها استطاعت أن تحقق قفزة نوعية، وتُوجد لنفسها نهضة تنموية، مرتبطة بمختلف المستويات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية. وهذا، بعد ما سارعت إلى تفعيل وتجسيد معايير الحكم الرشيد، فأضحت تجربتها الرائدة، مَضرباً للمثل، أنموذجاً ميدانياً، يمكن أن تحتذي به مختلف الدول والحكومات. وعلى هذا الأساس، يمكن استنتاج أن مقارنة الحكم الرشيد، هي من بين أفضل المقاربات الحديثة والمعاصرة، التي يمكن الاستعانة بها لتحقيق التنمية المحلية، من خلال إشراك مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في رسم السياسات المحلية، وتفعيل الآليات القانونية والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية الضرورية، لإنجاح المشاريع التنموية والنهوض بالمجتمع المحلي.

الكلمات مفتاحية: الحكم الرشيد؛ سنغافورة؛ التنمية؛ التنمية المحلية؛ المجتمع المحلي.

Abstract:

Despite the difficult circumstances that Singapore experienced after the period of independence, it was able to achieve a qualitative leap and create a development renaissance for itself, linked to various political, economic, and social levels. This is after it rushed to activate and embody the standards of good governance, and its pioneering experience became an example and a field model that various countries and governments can emulate.

On this basis, it can be concluded that the good governance approach is among the best modern and contemporary approaches that can be used to achieve local development, by involving various official and informal actors in drawing up local policies, and activating the necessary legal, political, economic and social mechanisms for the success of the project. Development projects and advancement of the local community.

Keywords: Good Governance; Singapore; Development; Local Development; local community.

1. مقدمة:

لقد ارتبط العمل التنموي لفترات تاريخية متلاحقة، بما كانت ترسمه الدول من استراتيجيات، وبما كانت تعتمد الحكومات من برامج ومشاريع. لذلك أخذ مسار التنمية في هذا الإطار مستويين اثنين، مستوى وطني شمولي، ومستوى مركزي أحادي. لكن مع بقاء مشاريع التنمية، لم يعد للتخطيط المركزي، ولا للقرارات الفوقية، المقدرة على مسايرة التطورات التنموية، ولا بإمكانها استرضاء رغبات المجتمعات المحلية. وعلى هذا الأساس، شكّل تحقيق التنمية المحلية هاجساً لدى المؤسسات الحكومية، وفرض عليها التزاماً، أن تبحث عن مقاربات جديدة، تستطيع من خلالها، تطوير الأداء.

إن المبادرة إلى تحقيق التنمية المحلية من خلال تفعيل مقاربة الحكم الراشد، سيزيل مخاوف الدول الساعية لتحسين أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتطوير مشاريعها التنموية، وسيبرهن عن مدى أهمية هذه العلاقة النظرية، التي أثبتت صحتها مجموعة من النماذج الميدانية الناجحة.

وعليه، فإن تجربة الحكم الرشيد في سنغافورة، والتي وقع عليها الاختيار البحثي كدراسة حالة، تمثل إحدى هذه التجارب، التي تظهر الانعكاس الإيجابي لمقاربة الحكم الراشد على التنمية المحلية، ونظراً لأهميتها، ستسعى هذه الورقة البحثية لاستقرارها، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: كيف ساهم الحكم الراشد في سنغافورة في تحقيق التنمية المحلية؟

وقد انبثقت عن الإشكالية، مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

1 - ما دوافع التنمية المحلية في سنغافورة؟

2 - ما هي أهم السياسات الحكومية التي رسمتها سنغافورة لتطوير مشاريعها التنموية؟

وللإجابة على إشكالية البحث وتساؤلاتها الفرعية، تم صياغة فرضيتين اثنتين، وهما:

*المبادرة إلى التنمية المحلية في سنغافورة، ارتبطت بسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها هذه الدولة بعد الاستقلال.

*من خلال تجسيد الحكم الراشد، استطاعت سنغافورة النهوض بمستويات التنمية المحلية.

اعتمد هذا البحث على منهج دراسة الحالة، إذ استقرأ مسار التجربة التنموية لسنغافورة، وفسر مدى ارتباط هذه التجربة بالحكم الراشد. أما فيما يخص الاقتربات، فقد تم الاعتماد على ثلاث إقتربات، الاقتراب النسقي، اقتراب صناعة القرار، واقتراب الاقتصاد السياسي. فأما الاقتراب النسقي، فاستجلى الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، التي دفعت سنغافورة إلى المبادرة بتحقيق التنمية المحلية. وأما اقتراب صناعة القرار، فبحث في أهم السياسات والإجراءات التي رسمها صناع القرار في سنغافورة لتعزيز التنمية المحلية. وأما اقتراب الاقتصاد السياسي، فسعى لإيضاح العلاقة الإيجابية بين السياسة الاقتصادية والحكم الراشد في سنغافورة.

أما فيما يتعلق بخطة هذا البحث، فقد تناول العنصر الأول، دوافع التنمية المحلية في سنغافورة. وأما العنصر الثاني، فاستعرض انعكاسات الحكم الراشد على مجالات التنمية المحلية في سنغافورة.

2. دوافع التنمية المحلية في سنغافورة:

تقع سنغافورة جنوب شرق آسيا¹، في الجهة الجنوبية لشبه جزيرة ملايو، إذ يفصلها مضيق جوهور عن ماليزيا، ومضيق سنغافورة عن جزر رياو الأندونيسية². حيث تبلغ مساحتها الإجمالية 710.3 كلم²³. وقد كانت "سنغافورة إحدى المستعمرات البريطانية حتى عام 1960 وهي عبارة عن ميناء أقامته شركة الهند الشرقية التابعة للإمبراطورية البريطانية في عام 1819 في نطاق التوسع الأوروبي في آسيا من أجل الأسواق والموارد الطبيعية"⁴. ثم صارت دولة ذات سيادة، بعد أن استقلت عن ماليزيا بتاريخ: 09 أوت من عام 1965م⁵.

في جوان 2019م، وصل عدد سكان سنغافورة إلى 5.703.6 نسمة⁶، ثم زاد العدد إلى 6.11 مليون نسمة، في جوان 2025، بارتفاع سنوي نسبته 2.1٪، كما بلغ عدد سكانها الأجانب 1.91 مليون عامل، بارتفاع سنوي نسبته 2.7٪ عن عام 2024. أما عدد المواطنين السنغافوريين، فوصل إلى 3.66 مليون نسمة، بارتفاع نسبته 0.7٪. وأما عدد المقيمين الدائمين، فبلغ 0.54 مليون نسمة⁷.

تمتاز سنغافورة بالتعدد العرقي والديني، إذ يمثل الصينيون غالبية المجتمع السنغافوري بنسبة 80٪، أما المالاي فيمثلون 14٪، وأما الهنود فيمثلون 8٪، وتمثل بقية الأعراق نسبة 1٪. وعلى الرغم من أن سنغافورة هي دولة علمانية، تفصل الدين عن الدولة، إلا أنها تضمن حرية المعتقد لمواطنيها⁸، حيث تمثل البوذية نسبة 31.1٪، الإلحاد نسبة 20٪، المسيحية نسبة 18.9٪، الإسلام نسبة 15.6٪، الطاوية ومختلف المعتقدات التقليدية الصينية 8.8٪، الهندية 5٪، وأما بقية الديانات فتمثل نسبة 0.6٪⁹.

بعد حصول سنغافورة على استقلالها في عام 1965م، وجدت نفسها تعاني العديد من التحديات¹⁰، كانهدام الموارد الطبيعية¹¹، وانتشار ظاهرة الفساد والرشوة¹²، وانخفاض مستوى التعليم، وهشاشة في الإسكان، ورداءة الرعاية الصحية، والضعف في المستوى الاقتصادي والتجاري، والارتفاع في نسبة البطالة¹³، "إذ انحصر الاقتصاد في سنغافورة أثناء الحقبة الاستعمارية في التجارة الوسيطة، التي لم تنتج سوى فرص ضئيلة للعمل، مما زاد من الضغوط الشعبية لخلق المزيد من فرص عمل جديدة"¹⁴. وقد أثر ذلك على معيشة المواطنين، إذ عاش أزيد من ثلثي السكان السنغافوريين حياة الفقر، واستوطنوا السكنات العشوائية، التي أضحت تنتشر على أطراف المدن¹⁵. بالإضافة إلى وجود التعددية العرقية والدينية واللغوية داخل المجتمع السنغافوري، الأمر الذي تطلب من الحكومة رسم سياسات أكثر عقلانية، تحفظ من خلالها وحدة البلاد، وتحافظ على هوية الأقليات¹⁶.

في ظل هذه التحديات، كان لزاماً على سنغافورة أن توجه "مجموعة من المشاكل إذا ما أرادت البقاء كدولة مستقلة، وكانت أبرز المهام التي تتطلب إيجاد الحلول لها هي قضية بناء الجيش، وتأسيس الأسواق، وحل مشاكل العمالة والسكن"¹⁷. كما كان عليها أن تدخل مضمار التنافس الصناعي والتجاري والعسكري مع ماليزيا وإندونيسيا، الصين وهونج كونج¹⁸، وخاصة في ظل غياب التعاون الدولي، وجدة الاستقطاب الموجودة بين الصين والولايات المتحدة-الأمريكية- وتايوان¹⁹.

يتضح أن سنغافورة لقيت العديد من التحديات الداخلية والخارجية بعد الاستقلال، فعلى الصعيد الداخلي، واجهتها مجموعة من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى الصعيد الخارجي، وجدت نفسها في خضم التنافس الإقليمي.

3. انعكاسات الحكم الراشد على مجالات التنمية المحلية في سنغافورة:

حتى تتمكن سنغافورة من تحقيق التنمية المحلية، فإنها سعت جاهدة، إلى تفعيل معايير الحكم الراشد، من خلال توفير البيئة السياسية والقانونية، الاقتصادية والاجتماعية والتجارية، المشجعة على العمل التنموي. وقد كان من نتائج هذا السعي، ما يلي:

1.3 ترشيد الحكم المحلي:

لقد نجحت سنغافورة في التأسيس لنظام حكم جمهوري، ذي طابع برلماني، يُنتخب فيه رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر، إذ شهدت استقراراً سياسياً منذ الاستقلال، بفضل استحواد حزب "فعل الشعب" على أغلب المقاعد البرلمانية²⁰. كما أنه وخلال عام 1989م، سعى "كوان يو" لتجسيد الحكومة الإلكترونية، قبل أن يسلم الحكم في عام 1990م، ويكتفي بمنصب نائب رئيس مجلس الوزراء إلى غاية عام 2004م، ليكون بعد ذلك وزيراً ومستشاراً في حكومة ابنه "لي هسان لونغ"، إلى أن وافته المنية عام 2015م²¹. أما حالياً، فتشهد سنغافورة الرئيس التاسع لجمهوريتها، وهو ثارمان شانموغاراتنام، بعد تأديته اليمين الدستورية في 14 سبتمبر 2023م²².

يتميز نظام الحكم في سنغافورة بالديمقراطية والشرعية السياسية²³، وتتنوع السلطات العامة في الدولة، المتمثلة في السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، والسلطة القضائية. ويشهد نظامها السياسي تعددية حزبية داخل البرلمان، حيث يمثل حزب الفعل (العمل) الشعبي السلطة، وأما بقية الأحزاب فتمثل المعارضة، وهي على النحو التالي: حزب سنغافورة الديمقراطي، التحالف الديمقراطي السنغافوري، وحزب العمال²⁴. كما وصلت نسبة مقاعد النساء في البرلمان الوطني عام 2024م إلى 29%²⁵.

إن نجاح سنغافورة في ترشيد حكمها المحلي، تحقق من خلال توفر مجموعة من الشروط السياسية، كالتأسيس للنظام الجمهوري، تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات، تجسيد مبدأ التداول السلمي على السلطة، السماح بالتعددية الحزبية، ضمان حق المعارضة، وحرية النشاط السياسي.

2.3 النهوض بالاقتصاد المحلي:

لقد شجّع الاستقرار السياسي، والنظام القانوني الواضح، والبيئة الآمنة في سنغافورة، على تطوير استثماراتها، الأمر الذي انعكس إيجابياً على نهضة وتطور اقتصاد الدولة²⁶، وتحسن معيشة الأفراد، بعد أن تخطى متوسط دخل الفرد مطلع الألفية الثالثة 80 ألف دولار، وقد كان قبل ذلك، لا يتجاوز 512 دولاراً عام 1965م²⁷. إذ استطاعت سنغافورة من تطوير اقتصادها، مقارنة بما كان عليه الحال في ستينيات القرن العشرين، حيث ارتفع نموها الاقتصادي بشكل متسارع، وصار اقتصادها اقتصاداً عالمياً تنافسياً، ومرد ذلك، إلى تشجيع الاستثمار والقضاء على البطالة، وشمولية برامج التصنيع، والانفتاح على الاقتصاد العالمي²⁸.

فوفقاً لمؤشر 2019م، احتل اقتصاد السوق الحر لسنغافورة المرتبة الثانية عالمياً، بدرجة 89.4، بسبب انفتاح البيئة التجارية، والشفافية في تطبيق القوانين، والرشادة في السياسات المالية والنقدية، والإرادة السياسية الفعالة، المشجعة على الاستثمار والتنوع في الاقتصاد، ومحاربة كل أشكال الفساد²⁹. والتوزيع العادل للثروة، ونظام الأجور المتميز، والقطاع الخدماتي الكفؤ³⁰، والذي ساهم بشكل كبير في دخلها القومي ونموها الاقتصادي³¹. حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2024 إلى 27.80%³²، وارتفع نموها الاقتصادي بنسبة 04.4% في جوان عام 2025، وانخفض معدل البطالة إلى 2% عام 2025م³³، بعد أن كان 3.20% عام 2024، أما معدل التضخم فقد بلغ 2.40% عام 2024م³⁴. كما وصل إجمالي ناتجها المحلي عام 2024 إلى 547.39 مليار دولار أمريكي³⁵. أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ 156.8 ألف دولار عام 2025، بعد أن وصل 150.7 ألف دولار في عام 2024، متصدرة بهذا قائمة الدول الأغنى في العالم³⁶.

انطلاقاً من مجموع السياسات الرشيدة التي رسمتها حكومة سنغافورة، استطاعت هذه الأخيرة من ترقية اقتصادها المحلي، وتصدر قائمة الدول المتطورة في العالم. إذ تؤكد مختلف المؤشرات والإحصاءات الاقتصادية المذكورة سلفاً، على أن اقتصاد سنغافورة صار خلال الألفية الثالثة اقتصاداً منافساً ذا جودة عالية.

3.3 تعزيز التنمية الاجتماعية المحلية:

ارتكزت التعددية العرقية في سنغافورة في مرحلة ما بعد الاستعمار، على ثلاث افتراضات رئيسية: أولاً، ثبات الفئات العرقية، ثانياً، الحاجة إلى التسامح بين المجموعات لتحقيق الانسجام الاجتماعي، ثالثاً، الحاجة إلى إدارة الدولة للعلاقات الاجتماعية، لتحقيق هذا التسامح وبناء أمة³⁷. وبناءً على هذه الافتراضات، استطاعت الحكومة السنغافورية من تحقيق الوحدة الوطنية، وتجسيد التعاون المجتمعي، ووفرت صندوقاً للتقاعد ونظاماً للتأمين الاجتماعي، وحسنت المستوى المعيشي للمواطنين³⁸، كما أن "متوسط الراتب في سنغافورة أعلى بكثير من المتوسط العالمي أي 6.332 دولاراً أمريكياً"³⁹.

أما فيما يخص قطاع التعليم، فقد اعتمدت سنغافورة اللغة الإنجليزية كلغة رسمية للتعليم، وطوّرت محتويات المناهج، وأمنت قدرات الطلاب، ورفعت من كفاءة المعلمين، الذين يشرفون على العملية التعليمية، كما خصّصت لهذا القطاع خمس الميزانية، حتى أصبح تعليمها في المراتب المتقدمة في العالم⁴⁰. إذ أن مدارسها حالياً، من أفضل المدارس الحكومية الموجودة في العالم، كما يُوجد بها أكبر جامعتين في قارة آسيا، وهما جامعة نانينغ التكنولوجية، وجامعة سنغافورة الوطنية⁴¹. كما تشير التقارير على أن سنغافورة حصدت المرتبة الأولى من حيث جودة التعليم العالي، والمرتبة السادسة فيما يخص مؤشر الابتكار العالمي لعام 2016م، كما صنّفت جامعتها الوطنية من أفضل الجامعات الآسيوية لعام 2017

42

كذلك، ركّزت سنغافورة على الدور الأسري في المجتمع، وأولت اهتمامها للقيم الأخلاقية، كالنزاهة، والمرونة، والواقعية، وبث الروح الوطنية لدى أفراد المجتمع، من

خلال الافتخار بالإنجازات الاقتصادية والفنية والرياضية المحققة. ومنحت الحرية للإعلام في نقل الأخبار بشكل قانوني، ووطّدت العلاقة بين المهاجرين والوافدين⁴³. وأما على مستوى الصحة، فقد سعت سنغافورة لاستحداث مجموعة من العيادات الطبية، المؤهلة لعلاج المرضى، وطوّرت البنية التحتية لمستشفيات القطاع العام، ومنحتها صلاحيات واسعة واستقلالية في التسيير، وشجّعته على تحقيق الفعالية في تقديم الخدمات الصحية، بما يتوافق مع الاستراتيجية العامة التي تضعها الحكومة. كما أنها قامت بتأهيل الكوادر الطبية، من خلال إرسال البعثات الطبية إلى الخارج، حتى إنه بلغ عدد الأطباء السنغافوريين، المكونين في الخارج إلى النصف، كما وضعت مجموعة من المؤشرات لتقييم أداء المؤسسات الصحية، واستحدثت نظاماً للمكافآت المالية، خاصاً بالمؤسسات الصحية، التي تثبت جودة في تقديم الخدمات الصحية، الأمر الذي ساعد سنغافورة على النهوض بالقطاع الصحي⁴⁴، وتحقيق الجودة في الرعاية الصحية، فأضحت قبلة للسياحة العلاجية، ومن أبرز البلدان التي تتواجد بها العديد من شركات الأدوية، وتتوفر فيها مراكز العلاج⁴⁵. حيث تخصص مستشفياتها الحكومية سريراً واحداً لكل 269 مواطناً، وطبيباً واحداً لكل 837 مواطناً⁴⁶.

كما بادرت سنغافورة إلى محاربة الفساد، من خلال تفعيل القوانين والتشريعات، المساعدة على الحدّ من الكسب غير المشروع، والرفع من رواتب العمل، وتهيئة الظروف المناسبة للعمل⁴⁷، حتى إن الفساد في سنغافورة، انخفضت نسبته في عام 2020م إلى الصفر⁴⁸، كما لم تشهد أيّ جرائم القتل العمد عام 2023م بمعدل 0.00%⁴⁹، وقد ساعدها في هذا، فعالية القوانين، الأداء الجيد لمكتب التحقيقات المختص في محاربة الفساد، استقلال القضاء، الحكم الراشد وفعالية الإدارة الحكومية⁵⁰.

كذلك تمكنت سنغافورة في فترة وجيزة من حل مشكل السكن، من خلال اعتمادها على استراتيجيتين اثنتين، وهما توفير السكن للجميع، وأولوية تملك المواطن مسكنه الخاص بأقل تكلفة. فما إن انتهت فترة التسعينيات، حتى تمكنت سنغافورة من تحقيق فائض في إنجاز السكنات. ثم تعدّى الأمر، إلى أن شيدت سنغافورة جُملة من المدن الذكية الصديقة للبيئة، حصدت على إثرها العديد من الجوائز، كجائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة في 2008م، وجائزة الشرف للإنجاز المتميز عام 2010م⁵¹.

إن سعي حكومة سنغافورة لتعزيز الوحدة الوطنية، وبث روح التعاون والتكافل الاجتماعي، وتطوير قطاعي الصحة والتعليم، ومعالجة مشكل السكن، والاستثمار في قيم الأخلاق والتضامن والتسامح، ومحاربة أشكال الفساد، وتوفير الظروف المناسبة للعمل، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، والاهتمام بالفئات الاجتماعية، مكنها من تحقيق التنمية الاجتماعية.

4.3 الاستثمار في الموارد البيئة وترقية قطاعي التجارة والسياحة:

استطاعت سنغافورة من الاستثمار في مواردها البيئية والطاقوية، حيث وفرت لسكانها ما نسبته 100% من الكهرباء لعام 2023م، و33.00% من المسحوبات السنوية من المياه العذبة من مواردها الداخلية عام 2022م، وإنتاج ما نسبته 4.00% من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، باستثناء الطاقة الكهرومائية في عام 2021م⁵². كما اتخذت مجموعة من

السياسات والإجراءات، أهّلتها لأن ترقى بقطاعها التجاري، حيث أعدت بنية تجارية قوية، وسهّلت العمل التجاري، من خلال رقمنة المعاملات التجارية، كما أمضت العديد من الاتفاقيات الخاصة بالتجارة الحرة، ومنحت القطاع الخاص الفرصة للمشاركة في رسم السياسات، حتى صارت تسيطر على 40٪ من مجموع حركات الشحن التجاري البحري على مستوى العالم، وأضحى ميناؤها الرئيسي المخصص لحاويات نقل البضائع وحاويات الشحن، يتعامل مع 600 ميناء في العالم، وهي تسعى لتطويره لأن يصل في عام 2030م إلى 65 مليون حاوية، كما أصبح مطار تشانجي يستقبل خلال الأسبوع 6.800 رحلة جوية، متوجهة إلى 330 مدينة عالمية⁵³. وأما فيما يخص احتياط سنغافورة من النقد الأجنبي، فقد بلغ 119 مليار دولار أمريكي، كما أنها تقع في المرتبة الرابعة، بعد لندن، نيويورك، وطوكيو، من حيث كبرى المراكز التجارية، الخاصة بالعملات الأجنبية، بالإضافة إلى أن منتجاتها، تتنوع بين المنتجات البترولية المكررة، ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية، القواطع الكهربائية، وكذا المواد الكيميائية العضوية، بالإضافة إلى معدات معالجة البيانات، والدوائر الإلكترونية الدقيقة⁵⁴.

أما على مستوى قطاع السياحة، فقد بادرت الحكومة السنغافورية للاستثمار في مختلف المشاريع السياحية، حتى أنها نجحت من أن تجعل بلدها وجهة للسياح الأجانب⁵⁵، إذ صارت تستقبل في السنة، نحواً من 10 ملايين سائح، كما أنها تعتبر من أنظف بلدان العالم، ولا تعاني من مشكلة التمييز العنصري، وبالتالي، أصبح قطاعها السياحي ثالث المصدرين للعملة الأجنبية⁵⁶.

لقد سهرت الحكومة السنغافورية على الاستغلال الرشيد لمواردها البيئية والطاقوية، كما بادرت إلى ترقية قطاعها التجاري، من خلال الشراكة مع القطاع الخاص، ومن خلال توسيع دائرة التعاون التجاري مع مختلف دول العالم. كما أنها أضحت بلداً سياحياً، يقصده العديد من السياح الأجانب.

4. الخاتمة:

لقد كان لمقاربة الحكم الراشد نتائج إيجابية على تجربة التنمية المحلية في سنغافورة، إذ على الرغم من التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت حكومة سنغافورة بعد الاستقلال، إلا أنها تمكّنت من المضي قدماً نحو مسار التقدم والازدهار، بعد أن بادرت لتجسيد مضامين الحكم الراشد، وتوفير البيئة المناسبة لنجاحه، فكان من آثار ذلك، أن حققت سنغافورة نتائج مبهرة في جميع مستويات التنمية المحلية، فارتقت بمستواها السياسي والاقتصادي والتجاري والاجتماعي والسياحي، وانتقلت من البلدان الأقل نمواً إلى البلدان الأكثر تطوراً ومنافسة.

وبالتالي، تتأكد العلاقة النظرية والميدانية، لأهمية ربط الحكم الراشد بالمشاريع التنموية، وأنه من الممتنع أن يتم تصور عمل تنموي ناجح، من دون وجود بيئة سياسية وقانونية، اقتصادية واجتماعية مناسبة. وعلى هذا الأساس، فإنه يبقى على عاتق المسؤولين والأكاديميين، تجسير العلاقة بين التنمية المحلية والحكم الراشد، في المجالين الميداني والبحثي.

5. الهوامش:

- ¹ - بلال ياسين الكساسبة، "أثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق آسيا، دراسة حالة (ماليزيا وسنغافورا)"، *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، المجلد 03، العدد 01، يناير 2022، ص 300.
- ² - رائد سعيد بني عبد الرحمان، و محمد حفيظ الدين بن خميس، "الليبرالية الإسلامية في سنغافورة دراسة تطبيقية واقعية"، *المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة*، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، الأردن، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 69.
- ³ - بلال ياسين الكساسبة، *المرجع السابق الذكر*، ص 301.
- ⁴ - نفس المرجع، ص 301.
- ⁵ - لي كوان يو، *قصة سنغافورة*. ترجمة: هشام الدجاني، المملكة العربية السعودية: العبيكان للنشر، 2007، ص ص 15 - 16.
- ⁶ - ويجون جين يونج، "سياسات سنغافورة السكانية والاجتماعية الشاملة ذات المنحى الأسري وأهداف التنمية المستدامة"، *مجلة سكان*، المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء، الدوحة (قطر)، العدد 45، جانفي 2020، ص 05.
- ⁷ - أرقام، ارتفاع عدد سكان سنغافورة لمستوى قياسي بفضل العمالة الأجنبية، (29-09-2025)، <https://www.argaam.com>
- ⁸ - رائد سعيد بني عبد الرحمان، و محمد حفيظ الدين بن خميس، *المرجع السابق الذكر*، ص 69.
- ⁹ - Éric, FRÉCON, *Singapour, L'Asie du Sud-Est 2023: bilan, enjeux et perspectives, Des politiques et des efforts de transition, d'ajustements...ou de façade?*, édité par Gabriel Facal et Jérôme Samuel. Institut de recherche sur l'Asie du Sud-Est contemporaine, Open Edition Books, Bangkok, 2023, P.338.
- ¹⁰ - عمار سعد الله، و وليد شتوح، "قراءة في التجربة التنموية السنغافورية: أسرار النجاح"، *مجلة نماء للاقتصاد والتجارة*، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل (الجزائر)، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022، ص 342.
- ¹¹ - أحمد مصطفى، *سنغافورة الجزيرة الفاضلة*. الجيزة (مصر): وكالة الصحافة العربية، 2017، ص 14.
- ¹² - أحلام قراوي، "عرض التجربة السنغافورية في مجال مكافحة الفساد كتجربة عالمية رائدة"، *مجلة المنهل الاقتصادي*، جامعة حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2020، ص 124.
- ¹³ - عمار سعد الله، و وليد شتوح، *المرجع السابق الذكر*، ص 342.
- ¹⁴ - شيرين ماهر، "سنغافورة رحلة نجاح العقول"، *أفاق آسيوية*، قطاع الإعلام الخارجي بالهيئة العامة للاستعلامات، مصر، العدد 01، ماي 2017، ص 165.
- ¹⁵ - ياسين بلال الكساسبة، *المرجع السابق الذكر*، ص 310.
- ¹⁶ - شيرين ماهر، *المرجع السابق الذكر*، ص 167.
- ¹⁷ - ابتسام محمد العامري، "التجربة التنموية في سنغافورة"، *مجلة بحوث الشرق الأوسط*، المجلد 06، العدد 45، أبريل 2018، ص 277.
- ¹⁸ - يحيى داخ، *نماذج تنموية معاصرة (سنغافورة نموذجاً)*، (19-02-2020)، <https://www.bahethcenter.net>
- ¹⁹ - شيرين ماهر، *المرجع السابق الذكر*، ص ص 164 - 165.
- ²⁰ - أحمد مصطفى، *المرجع السابق الذكر*، ص ص 14 - 15.
- ²¹ - شيرين ماهر، *المرجع السابق الذكر*، ص 166.
- ²² - نبيل القرعان، *معلومات عن سنغافورة*، (26-05-2024)، <https://mawdoo3.com>
- ²³ - أحلام قراوي، *المرجع السابق الذكر*، ص 125.

²⁴ La Fondation Asie Pacifique, du Canada, **Renforcement de l'engagement économique avec Singapour et l'Indonésie : Etude multi-intérêts sur les perspectives des leaders d'opinion afin de mieux évaluer les possibilités offertes par Singapour**, Canada, 2023, P. 35.

- ²⁵ مجموعة البنك الدولي، سنغافورة، البيانات. <https://data.albankaldawli.org>
- ²⁶ ساجدة محمد زيادنة، أسباب نهضة سنغافورة، (19 ماي 2020)، <https://mawdoo3.com>
- ²⁷ شيرين ماهر، المرجع السابق الذكر، ص ص 166 - 172.
- ²⁸ ساجدة محمد زيادنة، المرجع السابق الذكر.
- ²⁹ تمام طعمة، معلومات عن سنغافورة، (19 أوت 2023)، <https://mawdoo3.com>
- ³⁰ أحلام قراوي، المرجع السابق الذكر، ص 126.
- ³¹ عبد الله المدني، الاقتصاد السنغافوري والمعالجات المطروحة، (24 - 10 - 2023)، <https://www.aleqt.com>
- ³² مجموعة البنك الدولي، المرجع السابق الذكر.
- ³³ أرقام، المرجع السابق الذكر.
- ³⁴ مجموعة البنك الدولي، المرجع السابق الذكر.
- ³⁵ نفس المرجع.
- ³⁶ أرقام، المرجع السابق الذكر.
- ³⁷ Centre mondial du pluralisme, **Diversité et construction de la nation à Singapour**, Ottawa, 2017, P.05.
- ³⁸ أحلام قراوي، المرجع السابق الذكر، ص ص 125 - 126.
- ³⁹ طارق البحار، "سنغافورة، الواجهة الدولية للاستثمار وموطن للمليارديرات في آسيا"، البلاد، العدد 5695، 18 ماي 2024، ص 11.
- ⁴⁰ ساجدة محمد زيادنة، المرجع السابق الذكر.
- ⁴¹ تمام طعمة، المرجع السابق الذكر.
- ⁴² شيرين ماهر، المرجع السابق الذكر، ص ص 168 - 169.
- ⁴³ ساجدة محمد زيادنة، المرجع السابق الذكر.
- ⁴⁴ إسحاق خديجة، "واقع الاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر وسبل ترقيته مع الإشارة إلى التجربة السنغافورية"، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، معهد العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسير، المركز الجامعي تامنغست (الجزائر)، المجلد 01، العدد 01، 2020، ص ص 96 - 97.
- ⁴⁵ شيرين ماهر، المرجع السابق الذكر، ص 173.
- ⁴⁶ يحيى دايع، المرجع السابق الذكر.
- ⁴⁷ أحلام قراوي، المرجع السابق الذكر، ص 124.
- ⁴⁸ يحيى دايع، المرجع السابق الذكر.
- ⁴⁹ مجموعة البنك الدولي، المرجع السابق الذكر.
- ⁵⁰ أحلام قراوي، المرجع السابق الذكر، ص ص 124 - 125.
- ⁵¹ فاطمة بلحاج، وبوحص حاكمي، "واقع سياسات الإسكان في الجزائر: (التجربة السنغافورية أنموذجاً) دراسة تحليلية خلال الفترة 2000 - 2020"، مجلة دفاتر بواذكس، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)، المجلد 11، العدد 02، 2022، ص ص 332 - 335 - 338.
- ⁵² مجموعة البنك الدولي، المرجع السابق الذكر.
- ⁵³ ساجدة محمد زيادنة، المرجع السابق الذكر.
- ⁵⁴ تمام طعمة، المرجع السابق الذكر.
- ⁵⁵ أحمد مصطفى، المرجع السابق الذكر، ص ص 24 - 25.
- ⁵⁶ شيرين ماهر، المرجع السابق الذكر، ص 173.

6. قائمة المراجع:

1- باللغة العربية:

- 1- البحار، طارق، سنغافورة، "الواجهة الدولية للاستثمار وموطن للمليارديرات في آسيا"، البلاد، العدد 5695، 18 ماي 2024م.
- 2- العامري محمد، ابتسام، "التجربة التنموية في سنغافورة"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، المجلد 06، العدد 45، أبريل 2018م، ص ص [270- 314].
- 3- الكساسبة، بلال ياسين، "أثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطي في دول جنوب شرق آسيا، دراسة حالة (ماليزيا وسنغافورا)"، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 03، العدد 01، يناير 2022، ص ص [296 - 332].
- 4- المدني، عبد الله، الاقتصاد السنغافوري والمعالجات المطروحة، تاريخ الاطلاع: (27- 04 - 2024). <https://www.aleqt.com>
- 5- بلحاج، فاطمة، وحاكمي، بوحفص، "واقع سياسات الإسكان في الجزائر: (التجربة السنغافورية أنموذجاً) دراسة تحليلية خلال الفترة 2000 - 2020"، مجلة دفاتر بواذكس، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم (الجزائر)، المجلد 11، العدد 02، 2022م، ص ص [317 - 341].
- 6- بني عبد الرحمان، رائد سعيد، وبن خميس، محمد حفيظ الدين، "الليبرالية الإسلامية في سنغافورة دراسة تطبيقية واقعية"، المجلة الدولية للدراسات الإسلامية المتخصصة، مركز رفاة للدراسات والأبحاث، الأردن، المجلد 05، العدد 02، ديسمبر 2020، ص ص [65 - 78].
- 7- جين يونج، ويجون، "سياسات سنغافورة السكانية والاجتماعية الشاملة ذات المنحى الأسري وأهداف التنمية المستدامة"، مجلة سكان، المكتب الفني للجنة الدائمة للسكان بجهاز التخطيط والإحصاء، الدوحة (قطر)، العدد 45، جانفي 2020م، ص ص [05- 15].
- 8- خديجة، إسحاق، "واقع الاستثمار في رأس المال البشري في الجزائر وسبل ترقيته مع الإشارة إلى التجربة السنغافورية"، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، معهد العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تامنغست (الجزائر)، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2020م، ص ص [78 - 99].
- 9- دايج، يحيى، نماذج تنموية معاصرة (سنغافورة نموذجاً)، تاريخ الاطلاع: (23- 05 - 2024). <https://www.bahethcenter.net>
- 10- زيادنة ساجدة محمد، أسباب نهضة سنغافورة، تاريخ الاطلاع: (27 - 04 - 2024). <https://mawdoo3.com>
- 11- سعد الله، عمار، وشتوح، وليد، "قراءة في التجربة التنموية السنغافورية: أسرار النجاح"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل (الجزائر)، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2022، ص ص [341 - 359].
- 12- طعمة، تمام، معلومات عن سنغافورة، تاريخ النشر: (19 أوت 2023)، تاريخ الاطلاع: (27 - 04 - 2024). <https://mawdoo3.com>
- 13- عبد الصبور، صبره محمد، اقتصاد سنغافورة والتجربة السنغافورية .. ماذا ينقصنا؟ تاريخ الاطلاع: (25 - 05 - 2024). <https://aliqtissad-dz.dz>
- 14- قراوي، أحلام، "عرض التجربة السنغافورية في مجال مكافحة الفساد كتجربة عالمية رائدة"، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة حمه لخضر، الوادي (الجزائر)، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر 2020، ص ص [121 - 128].
- 15- كوان يو، لي، قصة سنغافورة. ترجمة: هشام الدجاني، المملكة العربية السعودية: العيكان للنشر، 2007.
- 16- ماهر، شيرين، "سنغافورة رحلة نجاح العقول"، آفاق آسيوية، قطاع الإعلام الخارجي بالهيئة العامة للاستعلامات، مصر، المجلد 01، العدد 01، ماي 2017، ص ص [163 - 174].
- 17- مصطفى، أحمد، سنغافورة الجزيرة الفاضلة. الجيزة (مصر): وكالة الصحافة العربية، 2017.

- 18- أرقام، سنغافورة تتصدر أغنى دول العالم.. وقطر الأولى عربيا، تاريخ الاطلاع: (27-11-2025).
<https://www.argaam.com>
- 19- القرعان، نبيل، معلومات عن سنغافورة، تاريخ الاطلاع: (11-28-2025).
<https://mawdoo3.com>
- 20- مجموعة البنك الدولي، سنغافورة، البيانات، تاريخ الاطلاع: (27-11-2025).
<https://data.albankaldawli.org>
- 2- باللغة الأجنبية:**

- 1- Centre mondial du pluralisme, Diversité et construction de la nation à Singapour, Ottawa, 2017.
- 2- FRÉCON, Éric, Singapour, L'Asie du Sud-Est 2023: bilan, enjeux et perspectives, Des politiques et des efforts de transition, d'ajustements...ou de façade?, édité par Gabriel Facal et Jérôme Samuel. Institut de recherche sur l'Asie du Sud-Est contemporaine, Open Edition Books, Bangkok, 2023.
- 3- La Fondation Asie Pacifique, du Canada, Renforcement de l'engagement économique avec Singapour et l'Indonésie : Etude multi-intérêts sur les perspectives des leaders d'opinion afin de mieux évaluer les possibilités offertes par Singapour, Canada, 2023.